قطاع الأعمال

المؤسسات الخاصة التي تقودها الطبقة المتوسطة الوليدة هي مفتاح نجاح التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط

أحد محلات بيع الكليم في مدينة المهدية، تونس.

ولي نصر

لم تكن انطلاقة الربيع العربي من تونس، وليس من سوريا أو اليمن مثلا، محض صدفة.

وإنما جاءت هذه الانطلاقة من تونس لما تبشر به من رخاء ونمو؛ جاءت من هذا البلد بفضل القاعدة العريضة من الطبقة المتوسطة المتعلمة، جاءت من هناك بفضل النظرة السياسية المتحررة نسبيا لهذه الطبقة المتوسطة، وتعطشها للحريات السياسية التي تصاحب الرخاء الاقتصادي.

ففي بيئة من الاستقرار السياسي والنشاط الاقتصادي المفتوح، تنتعش المؤسسات الخاصة وتنمو الاقتصادات، مما يدعم ظهور الطبقة المتوسطة. وهذه الطبقة المتوسطة بدورها هي التي تدفع نحو مزيد من التغيير السياسي وتدعم الديمقراطية.

ولكي يحقق الشرق الأوسط الديمقراطية التي يبشر بها الربيع العربي – وإذا أراد باقي العالم أن ينعم بالمنافع العالمية التي سيجنيها – يجب على البلدان داخل المنطقة وخارجها دعم المؤسسات الخاصة ومساندة ظهور طبقة متوسطة قوية تعبر عن آرائها.

أرض خصبة

عندما اندلعت الاحتجاجات في أنحاء تونس في يناير ٢٠١١، كان اقتصادها آنذاك مفتوحا وحيويا. وكان السكان متعلمين ومتمتعين بمهارات تكنولوجية – كان ٢٠٪ من السكان يستخدمون الفيسبوك للتواصل مع أسرهم وأصدقائهم داخل البلاد وخارجها.

وخلال العشر سنوات المؤدية إلى الربيع العربي، كان يُشار إلى تونس بغبطة على أنها «صين العالم العربي.» وبرغم استشراء الاستبداد وانتشار الفساد، كانت تونس أيضا مندمجة في الاقتصاد العالمي من خلال الصادرات المُصَنَّعة والسياحة وكانت تحقق نموا بمعدل مقارب لكبرى الاقتصادات الصاعدة. وأوجد هذا النمو الطبقة المتوسطة التي دفعت في نهاية المطاف إلى التغيير السياسي.

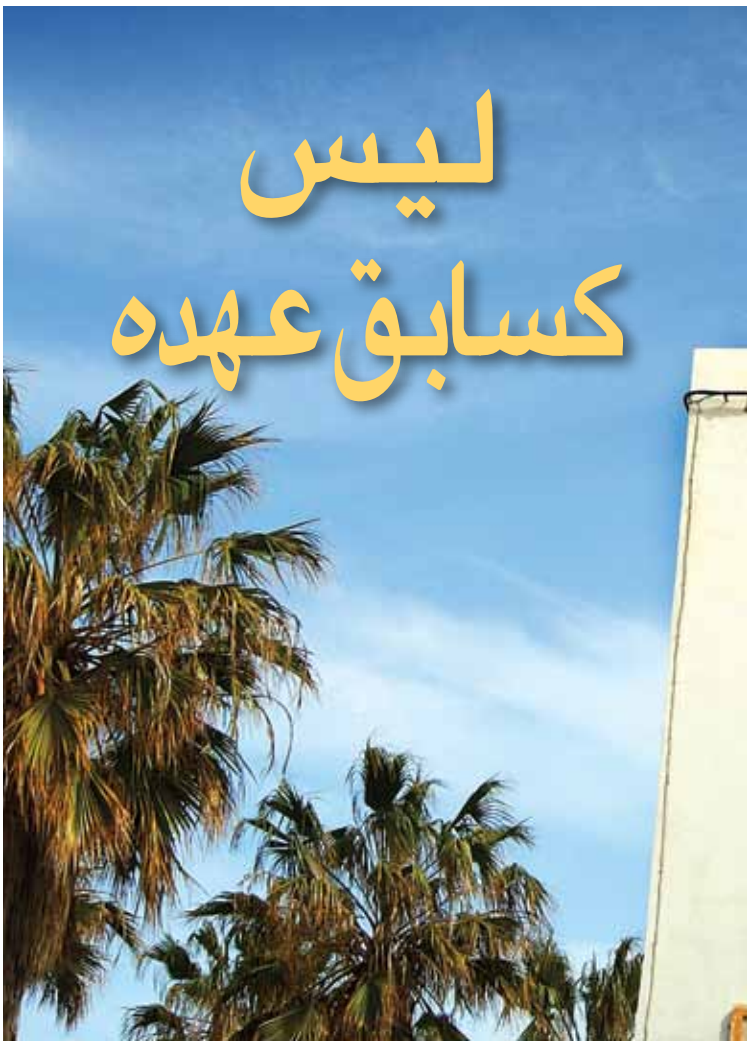

ليس كسابق عهده

وعلى مدى أكثر من جيل، عانت معظم بلدان العالم العربي من الركود الاقتصادي. فسيطرة الحكومات على اقتصاداتها أفرزت قطاعات عامة تسبب عجزا متضخما وتقمع الابتكار وريادة الأعمال بينما تحمي قصور الكفاءات القابع وراء حماية الحكومة والحواجز الجمركية العالية.

ونتيجة لما سلف، تأخر العالم العربي عن ركب المناطق النامية الأخرى. إنه يعاني من تصلب زاد من عمق الفقر ومشاعر الإحباط. الأمر الذي يزداد سوءا بسبب «طفرة أعداد الشباب» في المنطقة.

وإذا لم تتغير هذه الصورة – وإذا لم يحذو العالم العربي حذو اقتصادات التحول الناجحة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا – لن تخفق المنطقة في تحقيق الديمقراطية وحسب، ولكنها أيضا ستزداد فقرا واضطرابا. وسيؤدي ذلك إلى مواجهة مشكلات اجتماعية وسياسية لا حصر لها من شأنها أن تهدد الأمن العالمي والازدهار الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم.

وأبرز هذه المخاطر ما نعرفه من شبح التطرف والإرهاب، ولكن الصراع الإقليمي بين الإخوة، والأزمات الإنسانية، وهجرة العمالة بكثافة إلى أوروبا هي أيضا من التهديدات الباعثة على القلق.

النمو بقيادة القطاع الخاص

يبلغ عدد سكان العالم العربي اليوم ٤٠٠ مليون نسمة، وسيتضاعف هذا العدد ليصل إلى ٨٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا النمو السكاني يجعل تحقيق نمو اقتصادي قوي ضرورة حتمية عاجلة. ولكي يتسنى للاقتصادات العربية البقاء على حالها والحفاظ على مستويات المعيشة الحالية، سيتعين عليها تحقيق نمو بمعدلات «اقتصادات النمور» البالغة بين ٩٪ و١٠٪ على مدى عقد أو أكثر. وتلك مهمة جسيمة، لا يسع القطاع العام الاضطلاع بها بمفرده. فالنمو يجب أن ينبع من القطاع الخاص، فيقتضي بالتالي إجراء إصلاح اقتصادي: كإلغاء القواعد التنظيمية، وتخفيف السيطرة الحكومية، وتشجيع التجارة وتعزيز سيادة القانون.

ومن الواضح أن المنطقة تمتلك الإمكانات التي تسمح بنمو القطاع الخاص. فخلال العقد الماضي، كانت المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تنمو بفضل الانفتاح الاقتصادي – وجاءت أبرز صوره في تونس ومصر والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الأردن والمغرب – وتدفق التكنولوجيا الجديدة ورؤوس الأموال التي جاءت من ارتفاع أسعار النفط. وجمعت هذه المشروعات الجديدة بين تبني الصناعات التحويلية والخدمات التقليدية، وإنشاء صناعات جديدة مثل المشروعات المبتدئة في مجال التكنولوجيا، وليس أدل على ذلك من شراء محرك البحث ياهو! (Yahoo!) لشركة الإنترنت الأردنية المبتدئة «مكتوب» مقابل ما يزيد على ١٢٠ مليون دولار في أغسطس ٢٠٠٩.

وبفضل أنشطة بعض هذه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، يمكن أن ننظر إلى ما هو أبعد من هذه الصورة القاتمة اليوم ونتصور حدوث تغير اقتصادي حقيقي في المنطقة. فالإصلاح الاقتصادي في دبي وماليزيا وتركيا، وحتى تخفيف السيطرة الحكومية بدرجة محدودة في أماكن مثل مصر وباكستان والضفة الغربية أتاح المجال – .وإن كان بصورة نادرة – أمام التجارة المحلية والتجارة العالمية. وبدأ رواد المشروعات ورجال الأعمال يستفيدون من هذه التغيرات.

طبقة متوسطة متنامية

أدى تزايد أنشطة القطاع الخاص إلى نشوء طبقة متوسطة صغيرة ولكنها متنامية. ففي عقد الستينات من القرن الماضي، كان أقل من ثلث السكان في المتوسط في البلدان الإسلامية الكبرى مثل إيران وباكستان وتركيا يعيش في المدن، ووفقا لغالبية التقديرات، لم تكد الطبقة المتوسطة آنذاك تتجاوز ٥٪ تقريبا من السكان. أما اليوم، يعيش حوالي ثلثا سكان هذه البلدان في مناطق حضرية، ولكن الطبقة المتوسطة بينهم لا تتجاوز نحو ١٠٪.

وإذا اتسع تعريف الطبقة المتوسطة ليشمل الموظفين في القطاع الرسمي الذين يحصلون على رواتب ومستحقات منتظمة تمكنهم من تخصيص ثلث دخلهم للإنفاق الاختياري، فسوف تغطي في هذا الحالة ١٥٪ من سكان باكستان و٣٠٪ من سكان تركيا. وتصل الأعداد إلى أعلى من ذلك إذا اتسع نطاق التعريف ليشمل أولئك الذين اعتمدوا القيم الأسرية الحديثة، كالتوجه إلى أن يكون لديهم عدد أقل من الأطفال، ويميلون إلى الاستثمار في رفع مستوياتهم المعيشية. ويذهب أحد التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٦٠٪ من الإيرانيين يندرجون ضمن هذه المجموعة – أو على وشك الانضمام إليها.

وتنتشر في أرجاء الشرق الأوسط علامات على وجود هذه الطبقة المتوسطة الناشئة والطفرة الرأسمالية التي أخذت تقودها، حتى في القاهرة التي تعم الثورة أرجاءها، وبيروت التي أنهكتها الحروب، وطهران التي أرهقتها العقوبات. وبينما تبدو الصورة العامة في الشرق الأوسط قاتمة، فقد بدأت في العقد الماضي تظهر علامات على قيام نشاط اقتصادي واعد في الجيوب المختلفة عبر المنطقة. ولم يغير هذا

النشاط الصورة الاقتصادية الكلية ولكنه تمخض عن زخم محدد وأشار إلى إمكانية التغيير. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، حقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا بلغ ٣,٧٪ مقابل ٣٪ في العقد السابق.

والأمل معقود على منظمي المشروعات من الطبقة المتوسطة في تحسين أوضاع بلدانهم – وهم أعتى سلاح يُرفع في وجه التطرف ويدعم التحول الديمقراطي. وحتى هذه الآونة تعتمد الطبقة المتوسطة الضئيلة في العالم العربي على رواتبها واستحقاقاتها من العمل الحكومي، ولا تربطها سوى علاقات محدودة بالأسواق الحرة. ومن شأن نمو ريادة المشروعات المحلية على خلفية الرأسمالية الصاعدة – والاندماج في الاقتصاد العالمي – أن يساعد على تغيير هذا الوضع.

وأصبحت هذه القوى مؤثرة بالفعل. فالجدل الانتخابي في إيران عام ٢٠٠٩ كان صراعا أضرمته الطبقة المتوسطة الناشئة لحماية مصالحها الاقتصادية في مواجه الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي سعى إلى زيادة هيمنة الدولة على الاقتصاد. وكما ذُكر آنفا، بدأ الربيع العربي بضغوط من الطبقة المتوسطة لإجراء تغييرَ سياسي يتلاءم مع الطموحات الثقافية والاقتصادية لهذه المجموعة. ومثلما اعتمدت تركيا على طبقتها المتوسطة في التحول إلى ديمقراطية إسلامية ناجحة مندمجة تماما في الاقتصاد العالمي، في إمكان العالم العربي أيضا أن يحقق النمو في وجود طبقة متوسطة حديثة النشأة يصاحبها حماس منظمي المشروعات.

والأمل معقود على الطبقة المتوسطة الجديدة في العالم العربي: فمن خلال إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط يمكنها أن تعطي دفعة للاقتصاد العالمي أيضا. فالشرق الأوسط واقع في قلب عالم إسلامي أكبر في سبيله هو أيضا إلى التغيير. ومع صعود مليار ونصف مستهلك على السلم الاقتصادي، فسوف يطلبون بالمنافع المادية للرأسمالية التحررية. وسيسعى بعضهم بلا ريب إلى السلع الإسلامية: ليس مجرد الطعام الحلال وأغطية الرأس، وإنما أيضا خدمات الصيرفة والتعليم ووسائل الترفيه والإعلام والسلع الاستهلاكية الإسلامية.

انتعاش التمويل الإسلامي

بدأ هذا التغير في طلب المستهلكين يلقي بظلاله بالفعل على الأسواق العالمية، مثلما اتضح من انتعاش التمويل الإسلامي (الخدمات المالية الملتزمة بالتعاليم الإسلامية التي تحرم تحصيل ودفع الفوائد). ونمو هذه الخدمات يدمج الشرق الأوسط بصورة أوثق في الاقتصاد العالمي. وبرغم أن التمويل الإسلامي يظل سوقا موجها لقطاع معين – فسوق السندات الإسلامية، وتبلغ قيمتها ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار، لا يمثل سوى ٠,١٠٪ من سوق السندات العالمية، ويوجد حوالي ٣٠٠ بنك وشركة استثمار إسلامية في أكثر من ٧٥ بلدا تشرف على خدمات مصرفية تصل قيمتها إلى مئات المليارات من الدولارات – تشير تقديرات البعض إلى أن أصول هذا القطاع ستنمو لتصل إلى ٤ تريليون دولار تقريبا بحلول عام ٢٠١٥.

وبعض أعضاء هذه الطبقة المتوسطة الجديدة هم أبناء البيروقراطية القديمة، ولكن هناك نسبة أكبر بكثير آتية من الأقاليم ومن طبقات اجتماعية أدنى. فهؤلاء الأشخاص من أبناء وبنات الريفيين الفقراء قفزوا إلى الطبقة المتوسطة باعتناق نظام الاقتصاد الحديث. وكثير منهم متدين، ولكن ثرواتهم وتطلعاتهم يمكن أن تجعلهم على خلاف مباشر مع التطرف. وفي نهاية الأمر، فالثروة يمكن أن يصاحبها الاستهلاك الكبير، والقيم الاجتماعية والسياسية التحررية، ومصالح كامنة في إشراك العالم.

ولا يعني ذلك أنه لن يكون هناك إرهابيين من بين المسلمين في الطبقة المتوسطة. ولكن كما كان الحال في أمريكا اللاتينية في التسعينات، سيتوقف رجع صدى الإرهاب بين أعضاء طبقة متوسطة مسلمة ومتكاملة بحق. فأصحاب المصالح التجارية لن يتبنوا أفكارا مدمرة تهدد مستقبلهم. ومشاعر الإقصاء والغضب الشديد التي يحس بها كثير من المسلمين الآن نحو الغرب هي نتاج مظالم تاريخية ولكنها تفاقمت بشدة جراء عزلتهم عن الاقتصاد العالمي. ولكي يتغير هذا الوضع، سيبدأ كثير من المسلمين بالنظر إلى الأمام وليس إلى الخلف. ونشأة هذه «الطبقة المتوسطة الحرجة» تمثل اتجاها مساويا تماما للقوة والأهمية اللتين يتسم بهما التطرف. وهي مفتاح تقلب القلوب وتغير العقول في العالم الإسلامي.

ولا يزال الوقت مبكرا كي نجزم بما إذا كان رجال الأعمال في العاصمة التونسية أو في القاهرة سيقودون ثورة مكتملة الملامح ترتكز عليها السياسة العربية في إرساء أركان الديمقراطية – فذلك تحول تاريخي شبيه بالتحول الذي قاده المواطنون البروتستانت الذين كانوا يتمتعون بالحكم الذاتي في هولندا منذ أربعة قرون. ولكن التاريخ لا يشير إلى أن قوة اعتناق أصحاب المشاريع للرأسمالية هو الطريق إلى التحديث الحقيقي في الشرق الأوسط.

مصالح غربية

للعالم مصالح ضمنية في نجاح الربيع العربي. وإذا لم يؤد التغيير إلى وضع الشرق الأوسط على الطريق نحو الرخاء والديمقراطية، سيمتد عدم الاستقرار والتطرف بصورة متزايدة نحو الشواطئ الغربية.

فأولئك الذين سيتغلبون على التطرف الإسلامي الآخذ في الصعود عبر أرجاء العالم العربي لن يكونوا من رجال الدين المتنورين أو الإصلاحيين المتحررين، وإنما هم منظمو المشروعات والقادة في مجال الأعمال. ولهذا الأمر انعكاسات واضحة على الحكومات الغربية. فتزداد القيم رسوخا عندما تخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، وعندما يصل المتمسكون بها إلى السلطة، فهذه القيم هي التي تشكل سلوك الدول.

فانتصار الديمقراطية في أوروبا سار على خطى التطور الرأسمالي. ولم يعتنق الشرق الأوسط تماما بعد القيم الرأسمالية المعتدلة، ليس بسبب الطبيعية المتأصلة للإسلام، ولكن لأن طبقة التجار التي تقود العملية لا تزال صغيرة للغاية. ومساعدة هذه الطبقة البرجوازية على النمو والهيمنة على مجتمعاتها هي أفضل وسيلة لضمان ترسخ قيم الديمقراطية.

وما الذي يمكن أن تفعله الولايات المتحدة وحلفاؤها؟ أول حل هو زيادة التبادل التجاري مع المنطقة. فبذل الغرب الغالي والنفيس لحماية مصالحه في الشرق الأوسط الكبير، ولا يكاد برغم ذلك يمارس أنشطة أعمال حقيقية تُذكر مع المنطقة (باستثناء تركيا). وإذا استبعدنا مبيعات النفط والأسلحة، نجد أن تجارة الولايات المتحدة مع العالم العربي ككل لا تزيد عن مجرد جزء من تجارتها مع أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية أو الهند. وترتبط الولايات المتحدة الآن باتفاقات للتجارة الحرة مع الأردن والمغرب، بينما تدرس أوروبا الدخول في شراكة اقتصادية مع البلدان العربية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتلك خطوات إيجابية، ولكن رفوف المتاجر في الغرب لا تزال تعرض عددا قليلا للغاية من السلع المصنوعة في العالم العربي.

ويبدو أن الحكومات الغربية مدركة لأهمية تنظيم المشروعات والتجارة والسوق المفتوح لمستقبل العالم العربي، ولكن آليات تشجيع التغيير الاقتصادي غائبة عنها. فقد حالت القواعد البيروقراطية أيضا دون القيام باستثمارات مالية في مشروعات صغيرة ومتوسطة – فالدولارات الأمريكية لم تتجه سوى نحو مشروعات غير مدرة للربح – وليس ثمة جهد منسق يدفع الحكومات لتبني الإصلاح. والحديث عن

التغيير الاقتصادي متأخر عن ركب المناقشات الدائرة حول المسائل السياسية.

ولا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي نبراس الأمل في المنطقة وركيزة رؤية المجتمع الدولي الاقتصادية للمنطقة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نجاحها على مدار العقد الماضي. ولكن هذه الرؤية تستند أيضا إلى الاعتقاد بأن المنطقة لا تزال تتمتع برأس مال وفير– من المستثمرين المحليين الذين يعرفون كيف يتعاملون مع المخاطر السياسية على نحو يفوق قدرة المستثمرين من الغرب بكثير

الأمل معقود على الطبقة المتوسطة الجديدة في العالم العربي: فمن خلال إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط يمكنها أن تعطي دفعة للاقتصاد العالمي أيضا.

– الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على هذه الديناميكية. والأمل معقود كذلك على أن هذا النوع الجديد من القادة الذي يتولى السلطة سيقدم دعمه للأعمال. فالرئيس المصري محمد مرسي وصف نفسه خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة في البلاد بأنه «أردوغان مصر» (في إشارة إلى رئيس الوزراء التركي الذي يتمتع بشعبية واسعة ويساند قطاع الأعمال). وهناك اتفاق عام على أن قاعدة تجار الإخوان المسلمين ستشجع الحزب في أنحاء العالم العربي على تحبيذ النمو بقيادة الأعمال.

الاستقرار والإصلاح

هناك أمور يمكن للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تقوم بها لتحقيق الأمل المعقود عليها – إنها ممارسات ثبت نجاحها في بلدان حديثة العهد بالديمقراطية في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولكنها تظل مرهونة بعاملين أساسيين: الاستقرار السياسي والإصلاح الاقتصادي الكامل.

ومن الصعب أن نتصور عودة المستثمرين إلى مصر حتى تعود سيادة القانون إلى البلاد، وينتهي الهياج في الشارع، وتحقق الحكومة استقرارا ملموسا. غير أن قطاعات الأعمال تحتاج إلى ضمانات بانتهاء إضرابات العمال، وبأن الحكومة ستفرض قواعد سوق العمل وتدافع عنها، وبأن العلاقات بين الحكومة وقطاع الأعمال ستظل مستقرة وواضحة المسار.

وبرغم أن العالم العربي قد يكون متمتعا برأس مال وفير، تتراجع احتمالات الانتقال لمزاولة أعمال في بلدان تشهد إضرابات عمالية تعرقل سير العمليات، وتداخل زيادات الأجور مع الأرباح، والمخاوف المستمرة من عدم الاستقرار تخيم بظلالها على آفاق نمو الأعمال. ومن المتوقع أن تمر المنطقة بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي بعد التغيرات الهائلة التي اجتاحت أرجائها. ولا بد من أن يمر وقت قبل أن تهدأ الزوبعة ويعود الاستقرار وتحل سيادة القانون. غير أن بعض هذه الفوضى السياسية راجع إلى الوضع الاقتصادي البائس.

فلننظر إلى مصر. خلال العام الأول بعد تنحي الرئيس حسني مبارك، انكمش الاقتصاد المصري بمقدار ٠,٨٪ (عام ٢٠١١ على أساس التقويم الميلادي)، مع تراجع الصناعة التحويلية بنسبة ٥,٣٪. وارتفعت البطالة إلى ١٢٪ (٢٥٪ بين الشباب). وسجلت الاستثمارات المحلية الخاصة هبوطا بلغت نسبته ١٠,٥٪، بينما تراجعت قيمة الاستثمار الأجنبي تراجعا حادا – من ٦,٤ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى ٥٠٠ مليون في ٢٠١١. ونتيجة للتدهور الحاد في الاستثمارات المحلية والأجنبية أصبحت الحكومة أمام هوة واسعة بنقص في التمويل يبلغ ١١ مليار دولار في النصف الثاني من عام ٢٠١١. وتراجعت حركة الوصول الدولية بنحو ٣٥٪ – وتلك مشكلة جسيمة في بلد كانت حصة قطاع السياحة فيها تبلغ ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وليس من المستغرب إذن أن يصعد عجز الموازنة الحكومية إلى ١١ مليار دولار (١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة في العالم العربي). وإضافة إلى هروب رؤوس الأموال، والمستمر دون هوادة جراء استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، شهدت الاحتياطيات الأجنبية هبوطا حادا، من مستوى مرتفع بلغ ٤٣ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار. ويعيش اثنان من بين كل خمسة مصريين على أقل من دولارين في اليوم، إذن فهذه الضربات الشديدة خلفت آثارا إنسانية غائرة.

وليس ثمة شك في أن مواجهة هذه التحديات تقتضي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وهذا ما وعدت به القوى الغربية في اجتماع ٢٠١١ لمجموعة الثمانية للبلدان الصناعية (G8) في دوفيل. ولكن الاستقرار لن يمثل سوى مكسب قصير الأجل – مكسب لا يكفي لعكس مسار الاتجاهات العامة التي ظلت ملازمة للمنطقة وعجلت بوقوع أزمة الحوكمة والاقتصاد في المقام الأول.

وضوح المسار إلى الأمام

يحتاج التحول الاقتصادي والتحول الديمقراطي إلى نمو القطاع الخاص وديناميكية قطاع الأعمال. وعلى المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تأخذ زمام السبق في تحقيق النمو بقدر يكفي لتحويل البلدان العربية إلى أمم صاعدة متجهة نحو التقدم؛ وعندئذ فقط ستتاح الفرصة أمام التحول الديمقراطي في المنطقة. وهذا الأمر يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية.

وكانت كل حالة من حالات التحول الديمقراطي الناجح في الفترة الأخيرة تسير يدا بيد مع إعادة الهيكلة الاقتصادية. وتكاتفت المؤسسات المالية الدولية مع الحكومات الغربية والمانحين من القطاع الخاص لإقران الإصلاح الكامل بتوفير رأس المال اللازم لدفع النمو.

وبلغت هذه الشراكة أوجها فيما يُطلق عليه «توافق آراء واشنطن». ولم يُكتب النجاح في كل الحالات لاستراتيجية تعزيز النمو والديمقراطية التي تتعرض لانتقادات حادة – أو لم تنجح تماما – ولكن لولا وجودها لكانت معظم جهود التحول الديمقراطي قد باءت بالفشل.

إن العالم العربي في حاجة إلى «توافق آراء واشنطن» من جديد: أي استراتيجية واضحة نحو تنفيذ الإصلاحات وتوفير الأموال اللازمة التي تسمح بتنفيذها. وهذا هو الأسلوب الأمثل لإيجاد البيئة السليمة وتوفير رأس المال الكافي لنمو تنظيم المشروعات. ■

ولي نصر، عميد كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز ومؤلف كتاب سيصدر قريبا بعنوان: Dispensable Nation American Foreign Policy in Retreat.